الفصل الرّابع

النزعة التسلطية فى الحكم

(دراسة حالة لحقبة من تاريخ المجتمع المصرى)

أولا : مقدمة :

كشأن دراسة الظواهر الإنسانية دائماً ، لا تخلو هذه الدراسة من أبعادها الذاتية ، وإن كانت قد حاولت أن يكون للموضوعية قدر وللمنهج العلمى نصيب . وتشتد حدة الصراع بين الذاتية اذا ما كانت (القضية) موضوع البحث ، و (المسألة) محور الدراسة شخصية من الشخصيات السياسية التاريخية فهذه النوعية من الدراسات تصطرع فيها الآراء، وتتشح كل بذرائعها المختلفة ، تدافع — وبشكل حاد — عن رؤاها ووجهات نظرها ، وتصبح الحقيقة — عندئذ — ذات أوجه متعددة ، تتلون ، وتتشكل حسبما تريد لها الايديولوجيا أن تأخذ من الألوان والأشكال ، وهنا تضيع الحقيقة ، أوعلى أكثر تقدير تطمس أو تشوه ، أو يضيع بعض من ملامحها ، وهذا ما نرجوا ألا تقع فيه هذه الدراسة ، فتخفف الموضوعية — إن وجدت — من هوى الذاتية فى جموحها وجنوحها .

وقضيتنا الراهنة ، من القضايا الخلافية ، التى يحسم الموقف بها بعد والتى أضحى الجدل فيها من سمات ما بعد السبعينات فى مصر ، لاسيما وأن موضوع الجدل ومحور الخلاف هو حقبة من الخطر الحقب التاريخية المصرية ، بكل ما تحمله هذه الحقبة من سمات تتعانق فيها . الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية بصورة تعكس — وبشكل جلى — (أسلوبا) خاصا فى الحكم ، و (طبيعة) متميزة للبناء السياسى للمجتمع المصرى فى الحقبة فى موضوع الدراسة (*) .

(*) اعتمد الكاتب على كثير من الأفكار التى وردت فى :

Moore, Clement, Henry, Quthoritarian Politics In Unincorporated Society : The Case of Nasser›s Egypt, Comparative Politics, April, 1974.

وعلى كثرة ما كتب عن مصر فيما بعد عام ١٩٥٤ وحتى نهاية الستينات، ورغم وفرة المؤلفات — فضلا عن المقالات — التى وجهت أساسا لتحليل (التجربة الناصرية) وتقديمها كل من منظوره الخاص وبرؤيته المتميزة، فلا أعتقد — رغم هذه الوفرة — أن المعالجة العلمية السسيولوجية لبعض زوايا التجربة الناصرية، قد نالت — من قريب أو من بعيد — اهتماما خاصا من المتخصصين فى علم الاجتماع، لاسيما وأن هناك نسقا متميزا من الأنساق الفرعية لعلم الاجتماع، وهو علم الاجتماع السياسى، يعنى — فيما يعنى — بالتحليل السسيولوجى لنظم الحكم والبناءات السياسية المختلفة.

والتجربة الناصرية متعددة الأبعاد، متشعبة الجوانب، بحيث يتعذر — إذا أردنا تحقيق الموضوعية النسبية — أن نتناول بالتحليل مختلف أبعادها، ومن هنا سوف تكتفى فى دراستنا الراهنة بتناول القضية الأم — إن صح التعبير وأعنى بها طبيعة نظام الحكم، والفلسفة — إن وجدت — التى كانت تحكم علاقة الحاكم بالمحكوم فى فترة ما بعد عام ١٩٥٤ وحتى بدايات السبعينات من هذا القرن.

وتحقيقا لهذا الهدف المحدد لدراستنا الراهنة، فلسوف، نثير — فى هذا الصدد — قضيتين، أولاهما تتعلق بطبيعة التحولات الاجتماعية وما يترتب عليها من آثار خاصة بطبيعة نظام الحكم ولسوف نعتمد فى هذا الصدد على ما أثاره كلمينت هنرى مور C. H. Moore فى دراسة له عن التجربة الناصرية موضوعها (السياسة التسلطية فى مجتمع غير متحد : حالة مصر فى عهد الناصرية ونشرت بمجلة Comparative Politics عام ١٩٧٤ : والتى ناقش فيها فرضاً نظريا يتعلق بطبيعة العلاقة الجدلية بين التحديث Modernization والذى حدد معناه فى عملية الانتقال الاجتماعى social Mobilization وبين القضاء على ما يسمى بالحكومة التسلطية، وذلك على افتراض أن أحداث يوليو عام ١٩٥٢ تعد تحولا أو إنتقالا اجتماعيا كان ينبغى أن يترتب عليه — وفقا للفرض النظرى — قضاء على كل مظاهر السلطة الديكتاتورية.

اما القضية الثانية ، فلسوف نحلل من خلالها التجربة الناصرية من خلال بعدى الديمقراطية ــ الديكتاتورية ، بكل ما تحمله من سمات خاصة تميز كل منهما ، وما يطرحه الفكر السياسى من أفكار تتعلق . بماهية المجتمعات الديمقراطية وما يميزها عن غيرها من المجتمعات الديكتاتورية ، ولسوف نعتمد أيضا على ، الكشف عن طبيعة المجتمع المصرى آنذاك سياسيا ــ على ما كان ينطق به واقع المجتمع المصرى وملامح هذا الواقع من الناحية السياسية مقارنين إياه ببعض تصريحات صاحب التجربة الناصرية من خلال خطبة وبياناته حتى نكشف عن مدى الاتساق بين قول الرائد وواقع المجتمع ، هذا فضلا عن تحليلنا لمضمون بعض من مواد الدساتير المصرية التى كانت تعكس فلسفة السلطة الحاكمة آنذاك وموقف هذه الدساتير على محك الواقع .

ثانيا : التحولات الاجتماعية
وطبيعة نظام الحكم

يؤكد كلينت مور Moore أن المجتمع المصرى المعاصر قد حمل ــ فى الحقبة موضوع الدراسة ــ من السمات والخصائص ما يتناقض مع ذلك الافتراض الذى مؤداه أن عملية التحديث Modernization بمعنى التحول أو الانتقال الاجتماعى Social Mobilizatoin تقضى ــ فيما تقضى ــ على النزعة التسلطية فى الحكم Outhoritarian Trend وذلك بخلق جماعات للقوى جديدة ، تحول النظام السياسى السائد ، من نظام للحكم يتجه نحو التسلطية إلى نظام آخر ينهض على أساس حكم الأكثرية أو الجماعية .

ويحاول مور أن يعرض ــ تفصيليا ــ للافتراض السابق فيؤكد أن النظم التسلطية تتسم باحتوائها الشديد للسلطة ، وهى ــ وفقا لهذا ــ لا تتسامح على الإطلاق فيما يتعلق بتكوين جماعات للقوى تقوم على التنافس وتنهض على أساس الجدل فضلا عن الصراع ، وهو الأمر الذى تتيحه النظم غير التسلطية .

وتفتقر النظم التسلطية — بصورة أساسية — إلى وجود بناء آيديولوجى ذى صبغة عملية ، كما أنها يعوزها التنظيم الذى يعمل على خلق الجماعات ذات النزعة التنافسية ، ومن ثم فإن النظم التسلطية — وفقا لهذا — تقابل معضلة كبرى هى كيف تحقق مجتمعا على درجة عالية من التحديث وهى تفتقد أهم أداة تنظيمية لتحريك المجتمع نحو نمط أكثر تقدما ، أو فرحظا من حيث الأشكال المختلفة للتحديث .

والحكومات التسلطية — كما يشير مور — لا تجد عندئذ حلا إلا أن تختار بين بديلين ، إما أن تقوم بعملية التوفيق بين القوى الاجتماعية القائمة والجماعات المنظمة التى تعارض هذه القوى ، وإما أن تدخل مع هذه الجماعات فى صراع ، وتحاول بقدر الإمكان أن تضعف من القوى المعضدة لها بصورة تقلل إلى حد كبير من قدراتها المتاحة .

وللهروب من معضلة إمكانية التوفيق بين افتقار هذه النظم للإمكانية التنظيمية وبين رغبتها فى تحقيق مجتمع يأخذ من التحديث مظاهره ومضمونه وهو الأمر الذى لن يتحقق بدون هذه الإمكانية التنظيمية ، فإن الحكومات التسلطية تحاول أن تخلق مصادر جديدة لتدعيم موقفها بين الجماعات المعارضة ، ولكن الطابع التسلطى لهذه الحكومات يحد كثيرا من قدراتها ، الأمر الذى يصعب معه تحقيق أملها فى استيعاب الجماعات الجديدة .

ويشير مور إلى أن الحكومات التسلطية تعجز عن تحقيق انصهار هذه الجماعات الجديدة فى بوتقة نظامها بسبب افتقارها إلى وجود بناء تحتى سياسى Political Infra Structure ، ولكنها تسمح لهذه الجماعات بأن تحقق استقلالها شريطة ألا تعرض الطابع التسلطى للنظام للخطر ، وهو الأمر الذى يحقق للنظام — فى نهاية الأمر — قدرا أكبر من الضبط والتحكم فى تلك الجماعات الجديدة .

ولكن من الملاحظ – كما يشير مور – أن صيغة الاتحاد أو التآلف Corporation كأمل يراود النظم التسلطية فى علاقتها بالجماعات الجديدة ، لا يمكن أن تعد حلا لتلك المعضلة .

وتحليل مور السابق قد استمده مما أشار إليه صمويل هانتينجتون Samuel P. Huntington فى مناقشاته الخاصة بعملية تحديث النظام الملكى Modernizing Monarchy فى مؤلفه المعنون « النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة (١٩٦٨) Political Order In Changing Societes » ويذهب مور إلى أن تحليل هانتيجتون من الممكن أن ينطبق على أى نظام اوتوقراطى ، ويرى أن التاريخ منذ لينين قد حفل بعدد من النماذج (بدأ بموسولينى Mussolini) للقادة ذوو النزعات الأوتوقراطية فى الحكم والذين حاولوا ولكنهم فشلوا فى بناء أو تكوين جيش من الطلائع Vanguards تتبنى أفكارهم وتروج لها . وهذا ما يؤكد لمور أن الافتراض الذى طرحه قبل قد وجد له دليلا لدى هؤلاء القادة .

ويرى مور أن هناك دعائم ثلاث ينهض على أساسها الفرض السابق وتتعلق بطبيعة الجماعات المنظمة .

١ – أن عدم تكامل الجماعات الجديدة بصورة أو بأخرى مع بقية أفراد المجتمع يعنى أن هناك احتمالات لكى تظهر بعض الظواهر المرضية الخاصة بالمجتمع الجماهيرى الضخم .

٢ – إن هذه الجماعات الجديدة تصبح ذات قوة كافية ، الأمر الذى يؤهلها لأن تطلب الاستقلال باعتباره – أى الاستقلال – أحد مظاهر تحديث المجتمع .

٣ – تعد هذه الجماعات الجديدة فى المجتمعات الحديثة بمثابة القناة الأساسية لمعظم الأنشطة السياسية فى المجتمع .

ولقد تحطمت هذه الدعائم الثلاث التى يقوم عليها الفرض الذى طرحه مور على عتبة التجربة المصرية الناصرية على مور نفسه وهو الذى حاول بعد ذلك أن يدل على صدق دعاواه فيؤكد أن مصر ـ فى عهد الناصرية ـ قد وصلت إلى مستوى من التحديث يتوقع معه أن تقوم الجماعات المنظمة بدور فى مواجهة المشكلات السياسية ، إلا أن النظام كان ينزع نحو التسلطية وهو الأمر الذى بدأ يختلف منذ أن تولى جمال عبد الناصر زمام الحكم فى مصر عام ١٩٥٤ بعد عزل اللواء محمد نجيب ، وبدأ فى تأسيس دولة بيروقراطية واتجه نحو تصفية كل القوى المنافسة سواء فى الداخل أو فى الخارج على نحو ما يذهب مور .

ثم يستعرض مور بعد ذلك العديد من المظاهر التى تؤكد زعمه بأن الحكم الناصرى كان حكماً ذا نزعة تسلطية ، وهو ما يتناقض مع الفرض العلمى الذى أشار إليه والخاص بأن عملية التحديث والتحول الاجتماعى (أحداث يوليه ١٩٥٢ تعد من وجهة نظره تحولا اجتماعياً كان ينبغى أن يفرز أسلوباً للحكم يختلف كلية عن الأسلوب التسلطى ويميل إلى الجماعية أو الديمقراطية فى الحكم .

ومن الشواهد التى اعتمد عليها مور لتأكيد وجهة نظره ، اتجاه عبد الناصر نحو تصفية القوى السياسية القديمة من خلال مجموعة القوانين التى صدرت بدءاً بقانون الإصلاح الزراعى الأول ، وما يسمى بالقرارات الاشتراكية والتأميمات ثم فرض الحراسات ، تحطيماً للبقية الباقية التى قد تعوق مسيرة الحكم .

ويشير مور إلى ميل عبد الناصر إلى استقطاب أفراد يدينون بالولاء لشخصه ، لاسيما من القادة العسكريين ، ولقد أكد مراراً ـ على نحو ما يذهب مور ـ إنه لا يمكن أن يسمح لأى مركز للقوى أن ينمو بشكل مستقل وبصورة تناهض رئيس الجمهورية .

وبناء على ذلك لم تستطع مصر أن تصيغ أيديولوجية أو تنظيماً من

الممكن أن يستوعب الجماعات الاجتماعية الناهضة ولكن هناك – رغم ذلك – أيديولوجية رسمية (أيديولوجية الجماعة الحاكمة) وهى التى تبلورت فيما يرى مور فيما يسمى بالميثاق الوطنى National Charter والذى وضع أساساً لتبرير الإجراءات التى اتخذت لتأميم الجانب الأكبر من الصناعة المصرية حسبما يشير مور فى دراسته .

ويسخر مور فيقول ما معناه أن العناصر الفكرية أو العقائدية التى وردت بالميثاق لم تعتمد بأى حال على قاعدة واضحة من المبادئ الاجتماعية والسياسية. فضلا عن ذلك فان ما يسمى بالاشتراكية العربية Arab socialism حاول من خلالها عبد الناصر أن يحقق قدراً من التوازن والانسجام متجنباً الصراع ، الأمر الذى افتقدت معه الرؤية للتمييز بين الأبرياء والموصومين ، وبين الأوفياء والرجعيين .

وفى وسط هذا الفراغ الأيديولوجى ، يرى مور أنه كان مستحيلا أن يتكون أى حزب طليعى ، ينزع نحو الحكم الجماعى بل على العكس منذ ذلك دخلت مصر فى عدد من التجارب السياسية بدءاً بهيئة التحرير Liberation Rally عام ١٩٥٣ ، والاتحاد القومى National Union عام ١٩٥٨ وانتهاء الاتحاد الاشتراكى العربى Arab socialist Union عام ١٩٦٢ ، فلم تستطع هذه التجارب أن تمثل المصدر الرئيسى للتعبئة السياسية .

ويستشهد مور بدراسة قام بها D. Hair Dekmejian على مائة واحدى وثلاثين وزيراً مصرياً بين عامى ١٩٥٢ – ١٩٦٨ حيث لاحظ أن هناك وزيرين فقط كانا يشغلان عدة مناصب التنظيم السياسى . بينما كان هناك على الأقل حوالى ثلاثة وثلاثين وزيراً كانوا يشغلون مراكزهم فى التنظيم السياسى أثناء توليهم الوزارة أوبعد أقصائهم عنها .

ومور بذلك يريد أن يؤكد أن التنظيم السياسى لم يكن منهما لتصدير الكفاءات السياسية لتولى مهام الحكم ، وإن للتنظيمات السياسية الثلاثة لم تنجح من أن تقدم إلا ثلاث وزراء من مائة وواحد وثلاثين وزيراً

فى الفترة التى تنحصر بين عامى ١٩٥٢ و١٩٦٨ وهذا يكشف عن عجز التنظيم السياسى عن تكوين قيادات سياسية عليا .

ويستمر مور فى حصر الشواهد التى تؤكد أن مصر (كحالة) فى الحقبة موضوع البحث قد اجهضت الفرص الذى يذهب لها أن هناك مواكبة حتمية بين عملية التحديث من جهة أخرى ، فيقارن للتدليل على ذلك بين مصر وعدد من الدول ذات النزعات التسلطية فى الحكم فى ذات الفترة محور الدراسة مثل كوبا ورومانيا واليونان وأسبانيا والبرازيل ويوغوسلافيا والمكسيك والبرتغال وتركيا ، مؤكداً أن هذه الدول قد أصابت نجاحات متباينة فمنها من نجح فى تكوين حزب طليعى ، ومنها من فشل فى ذلك ولكن السمة الأساسية التى تسم هذه الدول جميعها هى إنها قد خبرت تلك المعضلة الخاصة بالأنظمة التسلطية فى ظل العمليات المختلفة للتحديث .

ويؤكد مور بمقارناته المختلفة أن مصر — فى المتوسط تعد من أكثر تلك الدول أخذاً بأسباب التحديث (فيما عدا متوسط الدخل ووسائل الاتصال) ، بل إن عام ١٩٦٠ قد شاهد طفرات سريعة فى الأخذ بكثير من مظاهر التقدم والتحديث فيما عدا الصحافة على نحو ما يرى مور .

ومصر — كنموذج — ورغم مظاهر التقدم العديدة كانت من أكثر الدول تدعيم للحكم التسلطى من خلال الأجهزة المختلفة التى اصطنعتها السلطة الحاكمة ومن خلال التنظيمات السياسية التى ابتدعتها حكم الفرد (١)

(١) أنظر تفاصيل ذلك فى : Moôre Clement, Henry, pp, 197–218.

ثالثاً : مصر الناصرية
بين الديكتاتورية والديمقراطية

لعل ما أشار إليه كيلمنت موريؤكد أن مصر – الناصرية ، لم تشهد التجربة الديمقراطية ، أو على الأقل لم تشهد إرهاصاتها ، لأن للحكم الديمقراطي مقومات لم يكن لمصر – الناصرية – نصيب منها .

والمعالجة الراهنة تحاول أن تكمل ما توقف عنده مور وإن اهتم بوصف الوضعية السياسية والاقتصادية للمجتمع المصرى فى عهد الناصرية ، إلا أن وصفه هذا قد ترك دون معالجة العديد من الشواهد الموضوعية التى تكشف عن طبيعة نظام الحكم الذى كان سائداً فى عهد الناصرية ، وهو الأمر الذى نود تكمل من خلاله الصورة كما رسمها مور .

وإذا كان مور قد عنى أساساً برصد جانب من واقع المجتمع المصرى فى الحقبة موضوع الدراسة (بوصف) ملامحه الأساسية وبعض مقوماته السياسية والاقتصادية ، إلا أنه لم يهتم كثيراً (بتفسير) هذا الواقع أو على الأقل محاولة (تحليل) بعض ديناميات ، ونحن لا ندعى قدرة متميزة على تحليل واقع مصر الناصرية أو تفسير بعض أبعاده ، ولكننا سوف نحاول : فالقضية شائكة لم تتضح بعد كثير من أبعادها ، والعديد من خباياها ، فهى محاولة ، والمحاولات عرضة دائماً للصواب والخطأ .

فالمهمة – إذن – ليست بيسيره ، فهى إلى العسر أقرب على كثرة ما كتب عنها ، ووفرة ما ألف بشأنها ، بل أن هذه الكثرة وتلك الوفرة قد ضاعفتا من ثقل مهمتنا ، ولكن ما قد يجعل لمحاولتنا طابعاً خاصاً – فيما اتصور – هو أن نعتمد على المنهج العلمى بأساليبه المختلفة وكما هو متاح فى علم الاجتماع وبعض فروعه كعلم اجتماع المعرفة Sociology of Knowledge وعلم الاجتماع السياسى Political Sociology الذى تنتمى إليه هذه المحاولة :

فنهج اقتفاء الأثر Trace وطريقة العزو أو رد الشيء إلى أصوله Imputionفضلا عن الاتجاه التاريخي والذي يتضمن كل الأسلوبين السابقين إلى جانب تحليل المضمون Content Analysis كأسلوب علمي ، من الممكن أن تكون ركائز تنهض على أساسها محاولتنا لاستكمال صورة الوضعية السياسية لمصر الناصرية من ناحية واسهامنا المحدود لتفسير هذه الوضعية من ناحية أخرى .

(أ) مصر الناصرية ملامح البناء السياسي

يؤكد منظرو الفكر السياسي أن للمجتمع الديمقراطي ملامح ومقومات لايستقيم هذا المجتمع بدونها ، وسوف نعتمد في رصد الملامح العامة للبناء السياسي لمصر – الناصرية – وبدون الدخول في مناقشات نظرية – على عدد من المحكات والمعايير ، لعل من أبرزها موقف الحكم من قضية الدستور متتبعين في ذلك مجموعة التجارب الدستورية منذ البدايات الأولى لثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠ ، محللين مضافين تلك الدساتير أو مايسمى بالإعلان الدستوري وذلك من ناحية فلسفة الحكم وطبيعته ، والموقف من قضية الحريات في ضوء مقومات الحكم الديمقراطي ذلك إلى جانب محك هو طبيعته التنظيم السياسي والذي تمثل في فكرة الحزب الواحد والتي تجسدت في ثلاث تجارب تنظيمية هي هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي ومدى ما أصابته هذه التنظيمات من نجاحات في تدعيم الفكر والسلوك الديمقراطي ، لاسيما موقف هذه التنظيمات من قضية الرأي الآخر .

والمتتبع للتاريخ السياسي للمجتمع المصري في فترة ما بعد يوليو ١٩٥٢ ، خاصة تلك الفترة التي حسم فيها الصراع – نسبياً بين قادة الثورة والتي انتهت باقصاء اللواء محمد نجيب وتولي جمال عبد الناصر مهمة قيادة الأمة منذ عام ١٩٥٤ يلاحظ أن البناء الدستوري للمجتمع المصري ظل عرضه لعديد من التجارب ومحاولات غير قابلة من الإبدال والإحلال ولقد مر

النظام الدستورى المصرى فى الفترة موضوع الدراسة بأربع مراحل هى مرحلة دستور عام ١٩٥٣ ثم مرحلة دستور عام ١٩٥٦ ، فمرحلة الدستور المؤقت (للجمهورية العربية المتحدة) عام ١٩٦٤ ، وهو الدستور الذى ظلت مصر تحكم من خلاله حتى ألغى عام ١٩٧١ وذلك بإعلان الدستور الحالى (دستور عام ١٩٧١) الذى تعمل فى ظله مصر حتى الآن .

ودستور عام ١٩٥٣ الذى وضعته لجنة مشكلة بقرار من مجلس قيادة الثورة — وهى أولى مثالب هذا الدستور — لم يوفق فى تعيين ملامح البناء السياسى للمجتمع آنذاك وإن كشف فى ذات الوقت عن بداية غير ديمقراطية للحكم : فهو رغم تأكيده فى مادته الأولى على (أن جميع السلطات مصدرها الأمة) ، إلا أنه عاد فى مادته الثامنة وأشار إلى أن السيادة العليا للدولة من اختصاص قائد الثورة يباشرها بما يتفق وحماية الثورة وتحقيق أهدافها ، وهذه المادة تكشف عن نزعة تسلطية واضحة فى الحكم ، أكدتها المادتان التاسعة والعاشرة اللتان ركزتا السلطتين التنفيذية والتشريعية فى يد مجلس الوزراء .

والمواد الثامنة والتاسعة والعاشرة لا تستقيم فى الواقع والرؤية الديمقراطية للحكم ، فهى أقرب إلى التسلطية منها إلى الديمقراطية وأكثر اتساقاً والنزعة الشمولية فى الحكم .

ولم يكن دستور عام ١٩٥٦ أفضل من سابقه دستور عام ١٩٥٣ ، فلقد تولى المكتب الفنى لرئاسة الجمهورية إعداد مشروع هذا الدستور ، والذى عرضه بدوره على مجلس قيادة الثورة ثم على مجلس الوزراء (١) حيث تم إقرار المشروع فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٦ ، ثم إعاده فى ١٦ يناير ، وكان يوم السبت الثالث والعشرون من يناير عام ١٩٥٦ موعد إجراء الاستفتاء عليه من قبل الشعب الذى وافق عليه وتم العمل به منذ ذلك الحين :

---

(١) انظر : فؤاد المطار ، الأنظمة السياسية ، ص ٥٧٤ .

وأولى ملاحظاتنا على هذا الدستور أنه لم يكن نتاج جمعية تأسيسية منتخبة، وإنما كان من وضع المكتب الفنى لرئاسة ، وهذا الإجراء فى الواقع يعد أول تقويض للمبادىء الديمقراطية وأول إنهيار للأسس التى تحكم نشأة الدساتير ، رغم ما يدعيه البعض ، أن مجرد الاستفتاء عليه ينفى عنه كل ما يشوبه من مثالب لاسيما فيما يتعلق بأسلوب النشأة وبالطريقة التى خرج بها ، وقد يكون الاستفتاء — شكلا — إجراء ديمقراطيا سليما ، ولكن الاستفتاء فعلا قد يكون — وفى ظل مثل هذه الحكومات — إجراء ديمقراطيا لحماية أنظمة ديكتاتورية ، فيتبع فى الاستفتاء كل الأساليب التى تبعد بينه وبين أى أسلوب ديمقراطى .

وسار دستور عام ١٩٥٦ على ذات نهج سابقه ، فأبقى على فكرة أن الأمة مصدر السلطات (المادة ٢) إلا أن هوية نظام الحكم لم تحدد ، الأمر الذى أوقع الكثيرين فى بلبلة ، هل هو نظام رئاسى أم برلمانى ، أم هو خليط بينهما ؟

والواقع أن نظام الحكم وفقا لدستور ١٩٥٦ لم يأخذ من النظام النيابى إلا الشكل فقط ويتمثل ذلك فى وجود برلمان ويكون من مجلس واحد هو مجلس الأمة الذى يتكون من عدد من الأعضاء ويختارون عن طريق الانتخاب السرى العام (المادة ٦٧) .

أما النظام الرئاسى — وهو النظام الفعلى الذى أخذه دستور عام ١٩٥٦ فلقد تجلى من خلال مجموعة الحقوق والسلطات التى خولها هذا الدستور لرئيس الجمهورية ، فهو الذى يتولى — بصورة فعلية — رئاسة السلطة التنفيذية (عكس النظم البرلمانية التى تجعل هذه الرئاسة لرئيس الوزراء بينما يملك رئيس الجمهورية أو الملك ولا يحكم)، ولقد أكد الدستور فى المادة رقم ١١٩ على أن « يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور(١)، فهو الذى يضع بالاشتراك مع الوزراء السياسة العامة للحكومة

(١) نقلا عن فؤاد العطار ، نفس المرجع ، ص ٥٨١ .

فى جميع النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ويشرف على تنفيذها (المادة ١٣١) ، كما أنه له حق اقتراح القوانين (المادة ١٣٢) والاعتراض عليها (المادتان ١٣٣ ، ١٣٤) ويصدر قرارات تكون لها قوة القانون فيما بين أو إنعقاد البرلمان ، وفى فترة حله (المادة ١٢٥) ، ويصدر اللوائح التنفيذية (المادة ١٣٦) ، والقرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ويشرف على تنفيذها (المادة ١٣٧) ، ولوائح الضبط (المادة ١٣٨) ويعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة (المادة ١٣٩) ... الخ .

من الجلى إذن أن دستور ١٩٥٦ قد جعل رئيس الجمهورية رئيسا أعلى للوزراء ، الأمر الذى يترتب عليه أن يكون رئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة فى الوقت ذاته .

ورغم ما يخول النظام للبرلمان من إختصاصات تشريعية ، إلا أننا نلاحظ أن دستور ١٩٥٦ بعد تأكيده على حق رقابة مجلس الأمة للحكومة ، يقر لرئيس الجمهورية بعض الحقوق على السلطة التشريعية ، وتتمثل فى حقه فى دعوة مجلس الأمة للانعقاد وفض دورته (المادة ٧٢) وحقه فى اقتراح القوانين (المادة ١٢٢) وحقه فى حل مجلس الأمة (المادة ١١١) ، وهذا الحق الأخير أخطرها على الإطلاق .

وعدم تحديد ماهية النظام السياسى للدولة صراحة فى الدستور والخلط الواضح بين النظامين البرلمانى والرئاسى خلق مشكلة بين فقهاء القانون الدستورى وأضحى تعيين الماهية السياسية للدولة موضع خلاف بينهم ، ففى الوقت الذى يقر فيه البعض بأن النظام السياسى الذى أخذ به هذا الدستور يجمع بين النظامين البرلمانى والرئاسى ، فهو برلمانى من حيث علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية وما يقوم بينهما من علاقات بالتعاون والتساند وهى سمة من بين مجموعة سمات تميز النظام البرلمانى ، وهو فى ذات الوقت رئاسى من حيث تولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بصورة فعلية ، إلا أننا نلاحظ أن هناك فئة أخرى من العلماء يرون أن النظام الذى أخذ به دستور ١٩٥٦ يجنح

نحو الرئاسية فى الحكم ، وهذا الرأى أقرب إلى الواقع رغم وجود رؤساء للوزارات فى بعض فترات الحكم بهذا الدستور وهو ما يتناقض وطبيعة النظام الرئاسى .

فدستور ١٩٥٦ بنصوصه السابق الإشارة إليها قد ركز السلطات - تقريبا كلها فى يد رئيس الجمهورية وجعل له من الحقوق ما يذهب بكل الحقوق التى خولت للسلطة التشريعية التى لها - وفقاً للدستور - حق الرقابة وحق مساءلة السلطة التنفيذية ، فأتت سلطات رئيس الجمهورية على كل ما تصورنا أنه حقوق لمجلس الأمة .

وإذا ما تخطينا الدستور المؤقت الذى صدر عام ١٩٥٨ أثر إعلان الوحدة بين مصر وسوريا ، وكذلك الميثاق الوطنى الذى صدر فى مايو ١٩٦٢ ، على اعتبار أن الأول (دستور ١٩٥٨) قد صدر كنتيجة لظروف سياسية خاصة ، وأن الثانى (الميثاق) لا يعنى - فيما نتصور - دستورا بالمعنى الفقهى ؛ إذا تخطينا هذا الدستور المؤقت الصادر فى ٢٥ مارس عام ١٩٦٤ ، والذى ظلت مصر تحكم من خلاله حتى سبتمبر عام ١٩٧١ حتى تم وضع الدستور الدائم للدولة فى تاريخ الانتهاء العمل بدستور عام ١٩٦٤ المؤقت .

وكسابقة لم يعين دستور ١٩٦٤ ماهية النظام السياسى من حيث كونه نظاما رئاسيا أم نظاما برلمانيا ؛ واختلف - كشأن كل الدساتير السابقة - الفقهاء فى تحديد ماهية النظام السياسى ، وإن كان على المستوى الواقعى فضلا عن مستوى النصوص كان أميل إلى النظام الرئاسى منه إلى البرلمانى ، وإن كان قد أخذ بعض مظاهر النظام النيابى ويظهر ذلك فى المادة ٨٩ من من الدستور والتى جعلت لمجلس الأمة الحق فى سحب الثقة من الحكومة أو الوزير ، ولكن المواد التى تبدأ من المادة ١١٢ وتنتهى عند المادة ١٢٩ وهى الخاصة ببعض إختصاصات رئيس الجمهورية قد حسمت كل معالم النظام البرلمانى وجعلت سمة الرئاسية هى الغالبة على ما عداها من السمات

الأخرى(١)

ومن الملاحظ أن المادة ٤٨ من الدستور قد نصت على حق مجلس الأمة (السلطة التشريعية) فى مراقبة أعمال السلطة التنفيذية (المادة ١١٢ أعطت لرئيس الجمهورية الحق فى الاشتراك مع الحكومة — السلطة التنفيذية فى وضع السياسة العامة للدولة) ، إلا أن هذه المادة (٤٨) تتناقض كلية مع السلطة التى خولها الدستور لرئيس الجمهورية (المادة ٩١) من حقه فى حل مجلس الأمة ؛ فكيف نعمل السلطة التشريعية فى ظل إرهاب المادة ٩١ من الدستور؟

ويلاحظ فقهاء الفكر الدستورى أنه بالنسبة لحقوق المواطنين وواجباتهم أو بالأحرى فيما يتعلق بقضية (الحرية) كما طرحها دستور ١٩٦٤ ، أن هذا الدستور قد اعترف ببعض الحقوق التى أشار إليها دستور ١٩٥٦ ، بينما غض الطرف عن عدد من الحقوق تمثل أكثر المظاهر تجسيدا لقضية الحرية ، وهذه الحقوق تتمثل فى حظر إيذاء المتهم جسمانيا أو معنويا ، وحرية المراسلة وسريتها وحق تكوين الجمعيات وتنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية ، وحظر المصادرة العامة للأموال ... وحق تقديم الشكاوى إلى جميع هيئات الدولة عن مخالفة الموظفين العموميين للقانون أو إهمالهم فى واجبات وظائفهم .

وتكاد بعض مواد دستور ١٩٦٤ (فى نطاق حقوق المواطنين وواجباتهم) أن تكشف لنا عن تقلص النزعة الديمقراطية لدى حكام هذا العصر وتفصح عن اتجاه مناهض للحرية ، ودليلنا على ذلك أنه فيما يتعلق بقضية حرمة المنزل وجبت المادة ٤١ من دستور عام ١٩٥٦ عدم جواز مراقبة المنازل ولا دخولها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، بينما نلاحظ أن المادة ٣٣ من دستور عام ١٩٦٤ اكتفت بذكر عبارة عدم دخول المنازل ولم تشر إلى عدم جواز مراقبتها ، الأمر الذى يعنى أنها قد أباحت هذه المراقبة .

---

(١) أنظر : فؤاد العطار ؛ مرجع سابق ص ٦٢٠ .

! وتأكيدا ، للنزعة المناهضة للحرية نلاحظ أنه بالنسبة (لحق الاجتماع) أن المادة ٤٦ من دستور ١٩٥٦ قد نصت على أنه لا يجوز للبوليس أن يحضر هذه الاجتماعات ، بينما نجد أن المادة ٢٧ من دستور عام ١٩٦٤ قد أشارت إلى حق الاجتماع ولكنها أغفلت النص على عدم مراقبة هـذه الاجتماعات وحضور جلساتها وتضييق الخناق عليها ، وهو أمر كما نلاحظ شيئا يتناقض مع أبسط مبادىء الحرية . (أنظر تفاصيل ذلك فى فؤاد العطار ، نفس المرجع ، ص ٦١٨ — ٦١٩) .

هذا عن شأن الوضعية الدستورية لمصر الناصرية والتى نلمح من خلالها تارجحا واضحا بين النزعتين الديمقراطية والديكتاتورية ، وإن كانت السلطة الحاكمة أميل إلى الديكتاتورية وأكثر قربا من الأسلوب الاوتوقراطى فى الحكم ويتضح ذلك من خلال العصف بمجموعة المبادىء الدستورية على قلتها — التى أكدت على (بعض) الحريات للأفراد ، ثم من خـلال الممارسة الفعلية لأسلوب القهر النفسى والجسدى وكبت الحريات وتكميم الصحافة .

ولعل اختيار السلطة الحاكمة آنذاك لأسلوب الحزب الواحد أو التنظيم السياسى الواحد كوعاء كى يمارس الحكام والمحكومون العمل السياسى من خلاله أكبر دليل على ذلك الميل نحو الاوتوقراطية فى الحكم ، فكان التنظيم السياسى الواحد (سواء أكان هيئـة التحرير أو الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى) بمثابة المقصلة التى ذبح عليها الرأى الآخر .

ب — مصر الناصرية : نظرة واقعية

كشفت الرؤية الدستورية السابقة عن أن الاتجاه الاوتوقراطى فى الحكم أضحى أكثر وضوحا فى دستور عام ١٩٦٤ وإن كان هذا الدستور وغيره من الدساتير التى سبقته قد حرص على التأكيد على الخط التوازنى بين الاتجاه الشمولى فى الحكم ومحاولة إعطاء (بعض) الحريات للأفراد وإن كانت لم تكشف عن إتجاه دمقراطى صريح فى الحكم . !

ثم تأتى الممارسة الواقعية لمنهج الحكم الذى ارتضته السلطة الحاكمة أسلوبا فى تسهيل أمور الدولة ، ولعل محاولة تحليل مضمون (كل) أو (بعض) مجموعة الخطب الخاصة بممثل هذه الحقبة ومحرك أحداثها الرئيس السابق جمال عبد الناصر يكشف عن تناقض لا يرقى إليه الشك بين القول والفعل ، ففى الوقت الذى كان يؤكد فيه عبد الناصر دائما فى جل خطبه على قضيتى الديمقراطية (وصنوها الحرية) والعدالة وضرورتها وأهميتها لشعبه وحرصه نظريا — على تحقيقهما : كان أول — ومن خلال المجموعة المعاونة له — من ضرب بهما عرض الحائط ويكفينا فى هذا استعراض نماذج من الدراسات والمؤلفات التى كتبت عن الحقبة الناصرية والتى كشفت عن المواقف اللاإنسانية التى وقفتها السلطة آنذاك من المعارضة ، أو من تصورت السلطة أنهم يقفون موقف المعارضة (١) (كالموقف من الإخوان المسلمين والشيوعيين وغيرهم) فلم يكن الانهيار السياسى والاقتصادى ومن ثم التناقضات الاجتماعية إذن إلا نتيجة حتمية لحكم الفرد وللأسلوب الاتوقراطى فى الحكم .

فواقع المجتمع المصرى آنذاك ، أو خفايا هذا الواقع قد فضحت وبشكل صريح كل الدعاوى النظرية التى كان يروجها أنصار الحكم الناصرى ، ثم كانت كارثة يونية ١٩٦٧ ، محصلة طبيعية للمنهج التهريجى — إن صح التعبير — فى الحكم ، ونتاجا للأسلوب اللاإنسانى فى معاملة من تصوروا أنهم خصوم سياسيون .

رابعا : الحكم الناصرى والافتقار إلى المنهج

من المسلم به أن حكم الشعوب لم يكن — ولن يكون أبدا — محض اجتهاد أو مجرد عبث أو تخبط ، بل هو مزيج من العلم والفن ، هو علم لأنه

---

(١) أنظر على سبيل المثال : زينب الغزالى ، أيام من حياتى . دار الشروق ، القاهرة ١٩٧٩ الطبعة الثانية . وانظر أيضا : مصطفى أمين ، سنة أولى سجن .

لا يستقيم إلا من خلال مجموعة من القواعد المقررة والدعائم التى أرساها التراث الفكرى والسياسى لكوكبة العلماء والمفكرين الذين ساهموا فى تشييد أسس الحضارة الإنسانية ، فضلا عن مجموعة الخبرات التى أفرزتها الشعوب على طول التاريخ العريض للإنسانية .

وكما أن الحكم علم فهو أيضا فن باعتباره مجموعة من التصورات والعمليات تحتاج إلى (قدرات) متميزة و (مواهب) خاصة ، لاسيما وأن عالمى السياسة والحكم من العوالم الشائكة شديدة التعقيد عنيف الصخب ، والافتقار إلى (عملية) التحكم و (فنيته) وهو ما يفسر لنا فشل كثير من (تجارب) الحكم لا سيما فى دول العالم الثالث ، وعلى وجه الخصوص تلك الدول ذات الأنظمة العسكرية التى افتقرت إلى المنهج وإلى القاعدة ومن ثم غياب الفلسفة فضلا عن افتقارها إلى (موهبة) القائد و (القدرات المتميزة) للزعيم .

ومصر الناصرية تعد نموذجا لأنظمة اللامنهج وصورة لفلسفة التخبط السياسى بالإضافة إلى افتقار سياستها إلى تمثل أى من القيم السياسية نتيجة لضآلة التجارب السياسية وعدم التمثل الصادق لماهية السياسة والحكم وعدم قدرتهم على استيعاب تاريخنا المصرى بكل حقائقه ، وما تكشف عنه هذه الحقائق من ملامح ميزت هذا المجتمع ومساراته التى حكمت رحلته عبر تاريخه الطويل فكانت فيها العبرة والعظة وهو ما عجز عن فهمه سياسيو الحقبة موضوع الدراسة .

سعت دراستنا الراهنة إلى رصد الملامح الخاصة التى ميزت الحقبة الناصرية ، محللة إياها ، محاولة تفسير بعض ديناميكياتها ، وهو التفسير الذى تأكدت من خلاله عدة حقائق يمكن إيجازها فيما يلى :

١ — إن جماعة يوليو ١٩٥٢ قامت بحركتها بحدوها صدق النية ولم تكن لديها أيديولوجية أو فلسفة خاصة أو فكر وملامح متميزة ، فافتقدت أول ركيزة لقيام الدول سياسيا وهى وجود الأيديولوجية كمحور يدور من حوله البناء السياسى للدولة .

٢ ــ يعد افتقار الجماعة ــ أو الكثير من أعضائها ــ للخبرة السياسية وعدم التمثل الجهد التاريخ الأمة المصرية وغيرها من الأمم الأخرى فضلا عن عدم الإدراك الواعى للسياسة كعلم وكفن ، يعد كل هذا أسلوب الحكم الذى استمر أكثر من عشرين عاما وما ترتب عليه من نتائج أصابت المجتمع فى بنائه الاجتماعى والاقتصادى ونالت كثيرا من معنويات الإنسان المصرى ، ففقد الأمل وعاش عقدين من الزمن فى حالة اللامبالاة واللاوعى ، وهما من أخطر الأدواء يمكن أن تصيب أمة من الأمم .

٣ ــ ظل غياب الفلسفة الموجهة والأيديولوجية المحددة لمسار الطريق وطغيان الحكم العسكرى بملامحه الاوتوقراطية من أبرز مثالب حكم الخمسينات وأضحت كل هذه العوامل مسئولة عن كل نكبات الأمة المصرية خلال تلك الحقبة .

٤ ــ أثبت الحكم الاوتوقراطى عجزه عن تحقيق مجتمع الرفاهية أو على أقل تقدير ، تحقيق مجتمع آمن اجتماعيا واقتصاديا ، وهو ما أصابت فيه الديمقراطية كصيغة للحكم تقدما ملحوظا ، فالديمقراطية هى الحاضنة الطبيعية لمجتمع الرفاهية .

٥ ــ كشفت هذه الدراسة عن أن (الخلاص) الحقيقى لأزمات الأمم ونكباتها هو فى نبذ حكم (الفرد) والتخلى عن الأسلوب الأوتوقراطى فى الحكم والاتجاه نحو الشورى والحكم الإنسانى الذى يستمد مقوماته من الديمقراطية كفلسفة ومنهج .